مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:

http://journals.sustech.edu/

الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم ودوره في الحد من الأزمة المالية

"دراسة ميدانية على المصارف العاملة بالسودان"

مصطفى حامد سالم الحكيم و عبد السلام عوض خير السيد آدم

جامعة الزعيم الازهري – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

جامعة الزعيم الازهري – كلية الدراسات العليا

المستخلص :

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم قدرة نموذج التكلفة التاريخية على مراعاة التغيرات الخاصة للأسعار في ظروف التضخم، وان الاستمرار في تطبيقه سوف يؤدي الى التضليل في عرض التقارير المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي، مما يستدعي وجود أسس محاسبية بديلة لهذا النموذج للمساهمة في حل هذه المشكلة وبالتالي الحد من الأزمة المالية. هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظروف التضخم باستخدام أساس القيمة الجارية من جهة، والحد من الأزمة المالية من جهة أخرى.توصلت الدراسة الى أن الافصاح عن إستخدام القيم الجارية لتقييم الأصول في ظروف التضخم يزيد من تدفقات رأس المال الأجنبي مما يؤدي الى النمو الاقتصادي والحد من الأزمة المالية، كذلك ان الإفصاح عن استخدام القيم الجارية للعملة في ظروف التضخم يقلل من عمليات المضاربة ويساهم في استقرار سعر صرف العملة الوطنية مما يؤدي الى تفادي حدوث أزمة عملة.أوصت الدراسة بتبني البنوك العاملة بالسودان نموذج القيمة الجارية في الافصاح عن معلوماتها المحاسبية في ظل ظروف التضخم للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتفادي حدوث الأزمة المالية.

ABSTRACT:

The study's problem is represented in the inability of historical cost method to consider special changes of prices during inflation, whereas the continuity in applying it will lead to misleading in disclosing of financial reports to business's results and financial position, which evokes existence of alternative accounting methods to this model to contribute in solving this problem, and subsequently limits the financial crisis. The study aimed at identifying the relationship between the uses of current value method to disclose accounting information during inflation periods, and limiting of financial crisis. The study concluded that the disclosure about using current value to evaluate assets during inflation periods increases the foreign capital flows, which leads to economic growth and limits financial crisis. Moreover, the disclosure about using currency's current value during inflation periods reduces speculation and contributes in stability of national currency's exchange rate, thus avoiding the occurrence of currency's crisis. The study recommended that working banks in Sudan should adopt current value method in disclosing their accounting information during

inflation periods in order to stabilize the economy and avoiding occurrences of financial crisis.

الكلمات المفتاحية: القيم الجارية، التضخم، الأزمة المالية.

المقدمة:

لقد أصبحت مشكلتي الأزمة المالية والتضخم من الأخطار التي تهدد اقتصاديات كثير من الدول في الوقت الراهن، خاصة وان أنواع الأزمات المالية والتضخم قد تعددت وتطورت وفقا للتطور الهائل الذي شهده الاقتصاد العالمي والمحلي في شتى المجالات، إذ لا يكاد يتعافى منها اقتصاد في مكان ما حتى يبدأ اقتصاد آخر بالمعاناة من إحدى هذه المشاكل. هذه المشكلات أدت الى توجيه جهود المنظمات الدولية المختصة بالشأن المحاسبي والمهنيين والأكاديميين المختصين، الى البحث عن مخرج وإيجاد معالجات لمشكلتي الأزمة المالية والتضخم والحد من أثارها على مهنة المحاسبة خاصة فيما يتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في التقارير والقوائم المالية. ومن بين تلك المعالجات المحاسبية ظهر استخدام القيم الجارية للإفصاح في التقارير والقوائم المالية في ظروف التضخم ومن ثم الاستفادة من ذلك في الحد من الأزمة المالية، لذا جاءت هذه الدراسة لمناقشة دور الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم في الحد من الأزمة المالية.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم قدرة أساس التكلفة التاريخية على مراعاة التغيرات الخاصة للأسعار في ظروف التضخم، وان الاستمرار في تطبيقه سوف يؤدي الى التضليل في عرض التقارير والقوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي، مما يستدعي وجود أسس محاسبية بديلة لهذا النموذج للمساهمة في حل هذه المشكلة وبالتالي الحد من الأزمة المالية، والتي من أهمهاالافصاح باستخدام أساس القيمة الجارية. وعليه يمكن تلخيص المشكلة في التساؤلات التالية:

1. هل يؤدي الإفصاح عن استخدام القيم الجاريةللأصول في ظروف التضخم الى الحد من الأزمة المالية؟
2. هل يؤدي الإفصاح عن استخدام القيم الجارية للنقود في ظروف التضخم الى الحد من الأزمة المالية؟

أهمية الدراسة:

1. الاهمية العلمية: وتتمثل في بيان مفهوم القيمة الجارية واستخداماتها في ظروف التضخم وبيان مدى مساهمتها في الحد من الأزمة المالية.
2. الأهمية العملية: تتمثل في بيان كيفية تطبيق أساس القيمة الجارية في الإفصاح عن معلومات التقارير والقوائم المالية في بيئة التضخم، وبيان كيفية استخدام ذلك في الحد من الأزمة المالية.

أهداف الدراسة:

1. معرفة العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظروف التضخم باستخدام أساس القيمة الجارية والحد من الأزمة المالية.
2. تشجيع المصارف السودانية على تطبيق أساس القيم الجارية للإفصاح المحاسبي في بيئة التضخم للحد من الأزمة المالية وتفادي آثارها.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم إختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: الإفصاح عن استخدام القيم الجاريةللأصول في ظروف التضخم يؤدي الى الحد من الأزمة المالية.

الفرضية الثانية: الإفصاح عن استخدام القيم الجارية للنقود في ظروف التضخم يؤدي الى الحد من الأزمة المالية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي لتحديد مجال ومشكلة الدراسة والمنهج الاستقرائي لصياغة الفرضيات، والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية وتمثلت في بعض المصارف العاملة بالسودان، اما الحدود الزمانية فهي العام 2014م.

مصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية: الاستبانة

المصادر الثانوية: المراجع، الدوريات العلمية، الرسائل العلمية، الانترنت.

الدراسات السابقة

تناول العديد من الكتاب والباحثين القيم الجارية وعلاقتها بمشكلتي التضخم والأزمة المالية وآثارها المختلفة وكيفية معالجتها والحد منها،وفيما يلي يستعرض الباحثان بعض هذه الدراسات:

دراسة: محمد مطر وآخرون، (2009م) :

تناولت الدراسة العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل عما اذا كان استخدام القيمة العادلة في الافصاح عن قيم الأصول المالية السبب الرئيس للأزمة المالية العالمية. هدفت الدراسة إلى عرض الآراء المختلفة التي تجاذبت القيمة العادلة وعلاقتها بتلك الأزمة ورصد الآراء المؤيدة والمعارضة في هذا المجال. توصلت الدراسة إلى أن إلغاء معايير القيمة العادلة أو إيقافها ولو مؤقتا سوف يفاقم من الأزمة.أوصت الدراسة بمحاولة إعادة الثقة في السوق المالي من خلال توعية المستثمرين بأهمية معايير القيمة العادلة ومساهمتها في نجاح قراراتهم الاستثمارية. يلاحظ الباحثان ان هذه الدراسة ركزت على العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، وتختلف الدراسة الحالية عنها بتناولها لدور الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم للحد من الأزمة المالية.

دراسة: معتز برهان جميل العكر، (2010م) :

تناولت الدراسة اثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل عن مدى ارتباط الأزمة المالية العالمية بمستوى الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية. هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة وتوضيح علاقته بالحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني.توصلت الدراسة إلى أن التزام القطاع المصرفي الأردني بالإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في الاستقرار المالي في القطاع المصرفي. أوصت الدراسة بالزام البنوك بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وخاصة المعايير المتعلقة بالإفصاح في البنوك. يلاحظ الباحثان أن الدراسة ركزت على

اثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية، وتختلف الدراسة الحالية عنها بتناولها لدور الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم للحد من الأزمة المالية.

دراسة: احمد خضر محمد عابدين، (2011م) :

تناولت الدراسة مدى تأثير التكلفة التاريخية على القوائم المالية في ظل ظروف التضخم. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل عما اذا كان استخدام التكلفة التاريخية يحقق العدالة والصدق في القوائم المالية المنشورة للشركات والمؤسسات الاقتصادية الأردنية ومدى أثر عرض القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية على مفهوم الإفصاح المحاسبي. هدفت الدراسة إلى بيان الآثارالناتجة عن استخدام التكلفة التاريخية في ظروف التضخم، التعرف على أثر التضخم في صدق وعدالة القوائم المالية المعدة والمنشورة. توصلت الدراسة إلى أن الاستمرار في تطبيق أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم يؤدي إلى التضليل في معلومات القوائم المالية. أوصت الدراسة بأن يتضمن تقرير المدقق الخارجي رأيه في القوائم المالية المعدلة ومدى إفصاحها عن حقيقة المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في الحكم السليم على آثار التضخم على المنشأة. يلاحظ الباحثان أن هذه الدراسة ركزت على مدى تأثير التكلفة التاريخية على القوائم المالية في ظل ظروف التضخم، وتختلف الدراسة الحالية عنها بتناولها لدور الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم للحد من الأزمة المالية.

دراسة: Shahidur Rashid Talukdar، (2012م) :

تناولت الدراسة أثر التضخم على الفقر في الدول النامية. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل عما اذا كان التضخم يؤدي إلى زيادة الفقر في ويحد من الاستهلاك بسبب ارتفاع مستوى الأسعار. هدفت الدراسة إلى التعريف بالفقر والتضخم والتعرف على أثر التضخم على الفقراء في الدول النامية.توصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة طردية بين التضخم والفقر، وتوجد علاقة ارتباط بين نمو الناتج الإجمالي المحلي ونسبة الفقر. أوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات للتعرف على العلاقة بين التضخم ونسبة الفقر في الدول النامية وإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة.يلاحظالباحثان أن هذه الدراسة تناولت موضوع التضخم من وجهة نظر اقتصادية بحتة حيث ركزت على أثر التضخم على الفقر في الدول النامية، وتختلف الدراسة الحالية عنها بتناولها لدور الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم للحد من الأزمة المالية.

دراسة: **Efstratia Arampatzi ، (2013م) :**

تناولت الدراسة أثر الأزمة المالية على الرفاهية. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل عما إذا كانت الأزمة المالية تؤثر سلباً على مستويات الرفاهية؟هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر الأزمة المالية على الرفاهية.توصلت الدراسة الى أن البيئة السياسية تؤثر على الاستقرار مما يؤدي إلى زيادة درجة انعدام الأمن خلال أحداث الأزمة المالية.أوصت الدراسة بأن توفر الدول التمويل المتساوي للضمان الاجتماعي خلال الأزمة المالية بما يشعر المواطن بحماية الدولة له من خلال تمويل الخدمات التي تقدمها. يلاحظ ان هذه الدراسة تناولت الأزمة المالية ولكنها ركزت على أثر الأزمة المالية على الرفاهية والرضا عن الحياة، وتناولت الموضوع من وجهة نظر اقتصادية، وتختلف الدراسة الحالية عنها بتناولها لدور الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم للحد من الأزمة المالية.

الإطار النظري:

التضخم:

أولا: مفهوم التضخم :

عرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملحوظ في أسعار السلع والخدمات والانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية لوحدة النقد بشكل متواصل.(البكري، صافي، 2002، ص197) وعرف بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما الناجم عن فائض الطلب عن ما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.(عبد الرحمن، عريقات، 1999، ص 145) وعليه يعرف الباحثان التضخم بأنه الارتفاع المطرد في أسعار السلع والخدمات الذي يحدث في إحدى الدول بالتوازي مع وفرة النقود وانخفاض قيمتها الحقيقة لعدم كفاية العرض لما هو مطلوب من السلع والخدمات.

ثانيا: أسباب التضخم:

تتمثل أهم أسباب التضخم في زيادة الطلب عن العرض، تضخم دفع التكاليف، زيادة عرض النقد، والأحداث غير الاعتيادية كالأحداث السياسية والتي تؤثر بشكل كبير على ارتفاع المستوى العام للأسعار.(السعدي، 2009، ص8) ويرى الباحثان ان الحروب تعد من اخطر الاسباب التي تؤدي الى حدوث التضخم.

ثالثا: أنواع التضخم:

تتعدد أنواع التضخم وفقاً لتعدد المفاهيم الخاصة بالتضخم، ومنها، التضخم الجامح، التضخم البطيء أو الزاحف، التضخممن جانبالطلب، التضخم من جانب العرض، التضخم المكبوت، التضخم الركودي.(خلف، 2006، ص173) يرى الباحثان أن حدوث أيٍ من أنواع التضخم مرتبط بطبيعة الاقتصاد المعني والظروف المحيطة به.

رابعا: آثار التضخم:

تتلخص الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتضخم فيما يلي: (الجمل، 2002، ص 243-244)

1. يؤدي التضخم إلى دفع رؤوس الأموال للهجرة إلى الخارج، ظهور المضاربات في السوق السوداء، تخفيض جودة بعض السلع بسبب سهولة تسويق السلع الرديئة في ظل التضخم.

2. ضعف القوة الشرائية للنقود، التشجيع على الاستهلاك والتأثير السلبي على الأوضاع السياسية. 3. يؤثر التضخم على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخول واحتدام التمايز بين الطبقات، ويؤثر على المديونية لأنه يساهم في تفشي عدم اليقين حول المستوى الفعلي للمديونية.(العصار، الحلبي، 2010، ص166)

يرى الباحثان أن التضخم يؤثر على مهنة المحاسبة التي تعنى بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية للمنشآت بصورة تمكن مستخدميها من معرفة الموقف المالي لتلك المنشآت وترشيد قراراتهم. لذلك أوجدت مهنة المحاسبة مجموعة من الطرق المحاسبية لمعالجة آثار التضخم على المعلومات المحاسبية ومن بينها القيم الجارية.

الإفصاح باستخدام القيم الجارية في ظروف التضخم:

اتخذت المنظمات المهنية ومهنة المحاسبة في كثير من الدول إجراءات معينة لمعالجة آثار التضخم على الافصاح المحاسبي، مما يتطلب وجود طرق بديلة لطريقة التكلفة التاريخية التي تظهر البيانات المالية بصورة غير حقيقية، ومن بين هذه الطرق القيم الجارية.

أولا: مفهوم القيم الجارية:

مصطلح القيم الجارية عادة يلحق به وصف يحدد مضمونه كالقيمة في حالة الاستمرار وقيمة إعادة البيع، القيمة السوقية، الحالية، الجارية، العادية، الدفترية، صافي القيمة القابلة للتحقيق والقيمة المقدرة.(أبو المكارم، 2000، ص ص 399-400) وعرفت طريقة القيم الجارية بأنها محاسبة تقوم على تقييم موجودات الوحدة الاقتصادية وتحديد الدخل المستمر لها باستخدام القيم الجارية في القياس المحاسبي مما يؤدي إلى المحافظة على رأس المال من الناحية الاقتصادية والنقدية.(السعدي، 2009، ص15) ويستخدم مفهوم القيم الجارية في العصر الحاضر على أساس أنه يمثل عملية إعداد التقارير المالية عن مواد واستخدامات المنشأة على أساس قيمة الأصل في وقت معين وبالنسبة لموقف معين.(الليثي، 2002، ص271) .

مما سبق يعرف الباحثان أساس القيم الجارية بانه الإجراء الذي يتم بمقتضاه إعداد القوائم المالية على أساس القيم الحاضرة للعناصر التي تحتوي عليها و يعتبر بديلاً للتغلب على مشكلة التضخم وأثرها على القوائم المالية.

وفي مجال المحاسبة المالية توجد ثلاثة مفاهيم أساسية للقيم الجارية كما يلي:(نور الدين، 2013، ص ص 16-17)

1. **القيمة الحالية:** تحدد قيمة الأصل أو مجموعة الأصول على أساس قيمة التدفقات النقدية الواردة أو الصادرة من المنشأة بسبب هذا الأصل أو بسبب مجموعة الأصول. وتقاس القيمة الحالية عن طريق خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل فائدة واقعي وتمثل القيمة الحالية الأساس المثالي لتقييم موارد والتزامات المنشأة لاتفاقها مع الهدف الرئيسي لمستخدمي القوائم المالية وهو التنبؤ بالمقدرة النقدية المستقبلية للمنشأة، ويسهل تطبيق هذا المفهوم على بعض أنواع الأصول والخصوم ولا يصلح لأنواع أخرى من الأصول والخصوم، أو النفقات والإيرادات.
2. **صافي القيمة البيعية:** هو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه حالياً إذا تم بيع الأصل في السوق مطروحاً منه المصاريف اللازمة لإتمام عملية البيع، حيث يتم إعادة تقييم سائر الأصول بقيمتها البيعية الصافية. وفي حالة عدم إمكان تقدير هذه القيمة بشكل مباشرة من خلال أسعار السوق يتم الاعتماد عادة على أحد هذين البديلين: استخدام أرقام قياسية خاصة للأسعار، محسوبة أما من قبل هيئات خارجية مستقلة أو ضمن المشروع، أو استخدام الخبرة المهنية في التقدير، وتعد هذه الطريقة نادرة الاستخدام في الأصول الثابتة إلا أنها أكثر ملاءمة بالنسبة لتقييم الأصول المتداولة كالمخزون السلعي، والذي يتم الحصول عليه أساساً بهدف البيع.(القاضي، حمدان، 2001، ص 283).
3. **التكلفة الاستبدالية:** تمثل التكلفة الاستبدالية للأصل التكلفة التقديرية لامتلاك أو إعادة إنتاج أصل مشابه له، بعد استبعاد عنصري الاستهلاك والتقادم، ويمكن الحصول على قيمة تكلفة الاستبدال الجارية باستخدام الأرقام القياسية الخاصة مع التكلفة التاريخية أو القيمة الدفترية للأصول، إن محاسبة القيم الجارية تناقش تقييم القوائم

المالية عن طريق أسعار الدخول ويكون دخل العمليات الجاري (يساوي الإيرادات يطرح منها المصاريف محسوبة على أساس التكلفة الاستبدالية) وهي لغرض قياس المحافظة على رأس المال. (Wolk, Harry, et. al., 1989, p361)

يتضح للباحثين مما سبق ان استخدام أيٍ من مفاهيم القيم الجارية لتحديد قيم الاصول في حالة التضخم يعد الانسب لأنه يساهم في الافصاح عن القيم الحقيقة لتلك الاصول في القوائم المالية.

ثانيا: أهمية طريقة القيم الجارية:

تكمن أهمية أساس القيم الجارية في انه يساعد على تلافي النقص الناجم عن استخدام التكلفة التاريخية المعدلة في ظروف التضخم، كما إن هذه الطريقة تعتبر حديثة نسبياً، إذ تم استخدامها للمرة الأولى في انجلترا في السبعينيات، وذلك بعد صدور تقرير لجنة ساندي لاندز (Sandi lands) في عام 1975م والذي أوصى باستبدال النظام المحاسبي المعتمد على التكلفة التاريخية بنظام يستند على أساس القيم الجارية وليس على أساس التكلفة التاريخية المعدلة التي تأخذ في الاعتبار التغير في المستوى العام للأسعار. (Miller, 1980, p85)

يرى الباحثان أن اهمية طريقة القيم الجارية تكمن في انهاتساهم في الافصاح عن معلومات محاسبية واقعية في القوائم والتقارير المالية في ظروف التضخم.

ثالثا: أهداف طريقة القيم الجارية:

1. استخدام أساليب وطرق فنية ومستحدثة لقياس وعرض بنود الحسابات الختامية، تختلف عن مفهوم التكلفة التاريخية المعدل بالأرقام القياسية العامة.

2. علاج آثار التغيرات السعرية الخاصة والتي تهدف إلى قياس الدخل للمحافظة على رأس المال المادي الحقيقي مما يعني المحافظة على الطاقة التشغيلية للوحدة الاقتصادية.(بدوي، 2002، ص ص 389-390) .

يرى الباحثان أن من اهداف طريقة القيم الجارية الحصول على معلومات ذات قيمة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية تساعدهم في ترشيد قراراتهم.

رابعا: أسس تطبيق طريقة القيم الجارية:

تستند محاسبة القيم الجارية على الاسس التالية:

1. يتم تعديل القوائم المالية وفق الأسعار الخاصة بالمؤسسة وليس وفق المستوى العام للأسعار، أي أنه يؤخذ في الاعتبار التغيرات في أسعار كل نوع من عناصر الميزانية وإثبات التعديل فيه بالاعتماد على القيم الجارية.

2. يقتصر التعديل في القيم الجارية على الأصول غير النقدية وتبقى الأصول النقدية دون تعديل، لذلك لا تظهر أرباح أو خسائر في القوة الشرائية العامة للعناصر النقدية، ولا تعدل أرصدة أول المدة في الميزانية الافتتاحية، بل يتم مقارنتها مع الأرصدة في آخر المدة مع القيم الجارية وتجرى التعديلات عند الضرورة.

3. تطبيق أساس القيم الجارية ليس فقط إعادة التعبير عن الأرقام المحاسبية التاريخية باستخدام وحدات قياس موحدة القيمة، بل يقود إلى الخروج عن أهم قواعد ومبادئ التكلفة التاريخية خاصة الخروج عن مبدأ تحقق الإيراد بالبيع، بالاعتراف بالتغيرات في الأسعار الخاصة بأصول المنشأة وبالتالي تجنب أخطاء التوقيت الناتجة عن تأجيل الاعتراف بتلك التغيرات لغاية التخلص منها.(محمد، 2011، ص85).

4. تقسم مكاسب وخسائر الاستحواذ على الأصول في القوائم المالية إلى نوعين: الأول هو مكاسب أو خسائر الاستحواذ المحققة وتمثل الفرق بين القيمة الجارية والقيمة التاريخية للأصول المباعة أو المستنفذة خلال

الفترة، أما الثاني فهو مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة حيث تعكس الزيادة أو النقص على القيم الجارية للأصول التي لم تحتفظ بها المؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية ولم يتم بيعها أو استنفاذها.

يرى الباحثان أن طريقة القيم الجارية تحقق الموضوعية في القياس المحاسبي لدى استبدال الأصول في ظل التضخم، مما يؤكد على ايجابية استخدام هذه الطريقة.

خامسا: الإفصاح باستخدام القيم الجارية وفقا للمعيار الدولي رقم (29):

نص المعيار (29– التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع)على أنه يجب إعادة عرض القوائم المالية للمنشأة المعدة بالعملة السائدة في الاقتصاد ذو التضخم بوحدة القياس الجارية في تاريخ إعداد الميزانية ويجب إعادة التصريح عن الأرقام المقارنة في الفترة السابقة بذات وحدة القياس الجارية، حيث يؤدي هذا الإجراء إلى الوصول إلى أرقام متجانسة يعبر عنها بوحدات ذات قوة شرائية موحدة، ويكون إعادة تصوير القوائم المالية من خلال تعديل البنود غير النقدية وفق الأرقام القياسية للأسعار في التاريخ الذي تمت فيه العمليات المالية المتعلقة بهذه البنود، كما يتم إدراج ربح أو خسارة صافي المركز النقدي الذي يترتب عليه إعادة قياس البنود النقدية في صافي الدخل. (www.facebook.com/groups/RBCs.Accounting/on 4/4/2015)

يرى الباحثان أن تركيز هذا المعيار على توحيد أساس القياس وتحديده لاستخدام وحدة القياس الجارية في تاريخ اعداد الميزانية يؤكد الحرص على الافصاح عن معلومات محاسبية ذات قيمة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية.

الأزمة المالية:

أولا: مفهوم الأزمة المالية:

عرفت الأزمةفي اللغة بأنها الشدة والقحط، وأزَم عن الشيء أمسك عنه،وتم تعريفها بأنها تلك المحاولة التي تؤدي إلي توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة.(محمد، 2012، ص24) وعرفت بأنها اضطراب مفاجئ يطرأ على التغيير في أحد الأنشطة الاقتصادية أو مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما (كالصرف والطلب والإنتاج والاستهلاك)، فالأزمة تدل علي الاختلال أو الاضطراب في مرحلة زمنية معينة.(عبد الله، 2008، ص8).

يستطيع الباحثان تعريف الأزمة المالية بأنها عدم توفر النقد أو تدهور قيمة العملة المحلية في إحدى الدول في فترة زمنية محددة يؤدي إلى خلل في اقتصادها ويؤثر سلباً على مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

ثانيا: أساب الأزمة المالية:

1. فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس في تدهور قيمة العملة وأسعار الأسهم، الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول.(أحمد، 2005، ص89).
2. ارتفاع نسبة القروض العقارية إلي قيمة المساكن ومدة القروض المعتادة مما يفسح المجال أمام المقترضين لاقتراض المزيد بينما تسمح فترات السداد الأطول بالمحافظة على نسبة الديون في حدود استيعابها.(السيسي، 2013، ص26).
3. توريق الديون: في بحثها عن إيجاد سيولة بدأت البنوك الأمريكية في توريق الديون العقارية الأمريكية وذلك بتجميعها وتحويلها إلى سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية لتعويض السيولة التي فقدتها البنوك المقرضة بسبب توسعها في الإقراض العقاري.(د.الصيرفي، 2008، ص17).

يرى الباحثان أن ضعف السياسات الإقتصادية للدولة بالإضافة الى العوامل الخارجية كالحصار الاقتصادي تؤدي الى فشل النظام المصرفي في اداء دوره بفعالية مما ينتج عنه حدوث ازمات مالية.

ثالثا: أنواع الأزمات المالية:

1. **الأزمة المصرفية:** تحدث الأزمة المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من احدي البنوك أو أخفاق البنوك في قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل الى إرغام الحكومة علي التدخل لمنع ذلك. وتميل الأزمات المصرفية إلىالاستمرار لوقت أطول من أزمات العملة ولها أثار أكبر على النشاط الاقتصادي وتحدث مترادفة مع أزمة العملة.(www.wostelealap.com/6/4/2015)

2. **أزمة الأسواق المالية:** تحدث نتيجة مايعرف بظاهرة الفقاعات،حيث سرعان ما تنفجر فتؤدي الى تدهور في مؤشرات الأسواق المالية ويصاب أصحاب الأوراق المالية بالذعر فيقومون ببيع أوراقهم المالية حني ولو بأدنى الأسعار.

3. **أزمة العملة:** يحدث هذا النوع من الأزمات عندما تحصل أحدي عمليات المضاربة على عملة بلد ما مما يؤدي إلي تخفيض قيمتها أو هبوط حاد فيها أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع جزء من احتياطاته أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.(أحمد، 2005، ص 37).

4. **أزمة الديون:** ويحدث هذا النوع من الأزمات المالية عندما يتوقف ويعجز أحد البلدان الخارجية في الوفاء بسداد دينه الخارجي سواء كان ذلك للكيانات السيادية أو الخاصة، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف الدين الخاص إلي الداخل ويؤدي إلي أزمة في الصرف الأجنبي.

يرى الباحثان أن أزمة الديون الناتجة عن اعتماد الدول على التمويل عن طريق الدين الخارجي وعجزها عن السداد بسبب ظروفها الداخلية تعد من اخطر انواع الازمات المالية واشدها تأثيراً.

خامسا: آثار الأزمة المالية:

1. الخسائر المصرفية في أصول البنوك خاصة المتعلقة بالقروض والاستثمارات وسندات الرهن العقاري وانخفاض أسعار الأسهم، انخفاض كبير في أسعار المواد الأولية، كما أن التردد والتخوف الذي تخلفه الأزمة لدى معظم البنوك ومؤسسات الاقتراض الاستثماري أو تردي قدرتها أصلا علىالإقراض ينعكس سلبا على الاقتصاد العالمي.(عباد، 2009، ص58).

2. نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والمؤسسات المالية وقيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد أو إيقاف منح القروض إلى الأفرادخوفا من نقص السيولة وصعوبة استردادها مما يؤدي لانكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي كافة نواحي الحياة وبالتالي إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم، بالإضافة الى انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال، إفلاس بعض الشركات التي كانت تعتمد على التمويل بنظام القروض أو توقف بعض خطوط أنتاجها، انخفاض حاد في المبيعات لا سيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة.(محمود، 2013، ص49).

يرى الباحثان أن الازمات المالية تؤثر بصورة مباشرة على الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وقد تتسبب في حدوث مشاكل سياسية بالغة الخطورة والتعقيد، مما يتطلب وضع الخطط والاجراءات الكفيلة بالحد منها.

دور القيم الجارية في الحد من الأزمة المالية:

1. **الحد من أزمة الائتمان المصرفي:** تظهرالأزمات المصرفية عندما يواجه البنك زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع وعندما يحدث العكس، أي تتوافرالودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفًا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب فتحدث أزمة في الإقراض، وهو مايسمى بأزمة الائتمان (الطوخي، 2003، ص14) .

يرى الباحثان إن إعلان البنوك عن القيم الجارية لأصولها يبعث الطمأنينة في نفوس المودعين ويزيد من ثقتهم في قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها تجاههم في أي وقت مما يقلل من طلبات سحب الودائع ويحد من حدوث هذا النوع من الأزمات.

2. **الحد من أزمة العملة وأسعار الصرف:** تحدث عندما تتغيرأسعارالصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثرعلى قدرة العملةعلى أداء مهمتها كوسيط للتبادل أومخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضًا بأزمة ميزان المدفوعات وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قراربخفض سعرالعملة نتيجة عمليات المضاربة (الحسني، 2003، ص73).

يرى الباحثان إن استخدام القيم الجارية يحد من عمليات المضاربة ويؤدي الى استقرار سعر صرف العملة الوطنية بما يؤدي الى تفادي حدوث أزمة عملة.

3. **الحد من أزمة الديون:** تعد من الأزمات الكبيرة التي تؤدي الى التأثير في القطاع المصرفي خاصة والقطاعات الاقتصادية عموما، وترتبط أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد، وأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته حيث يؤدي ذلك هبوط حاد في تدفق رأس المال الى الداخل.(الشماع، 1990، ص 86)

يرى الباحثان أن تقييم الأصول بالقيم الجارية يؤدي الى الزيادة في تدفقات رأس المال الأجنبي ويحد من التدفقات الخارجة مما يؤدي الى النموالاقتصادي والحد من الانكماش والكساد الاقتصادي.

4. **الحد من أزمة أسواق المال"الفقاعات":** تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديًا بظاهرة "الفقاعة" التي تتكون عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو مايحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعر هو ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل في هذه الحالة يصبح انهيارأسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهًا قوياً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهارالأسعار ويمتد هذا الأثرنحوأسعارالأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أوالقطاعات الأخرى.(Kin, 1997, p531) .

يرى الباحثان إن الإفصاح عن تقييمالأصول بالقيم الجارية لها يحد من ظاهرة الفقاعة، إذ يبدو هامش الربح عند بيع الأصل اقل مما كان عليه في حالة تقييمه بالتكلفة التاريخية.

الدراسة الميدانية:

إجراءات الدراسة الميدانية:

تم استخدام البرنامج الإحصائي(SPSS) للقيام بتحليل البيانات والتوصل الى الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة، وأُعتمد على مستوى الدلالة (5%) الذي يقابله ثقة (95%) لتفسير نتائج الاختبارات التي تم

إجراءها. وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية أهمها، اختبار الثبات (ألفا كرونباخ) وأساليب التحليل الإحصائي الوصفي والتحليلي، والنسب المئوية و إختبار (t-test).

أولا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من منسوبي عدد من البنوك العاملة بولاية الخرطوم (البنك الزراعي، بنك الثروة الحيوانية، مصرف الادخار، والبنك السوداني الفرنسي). أما عينة البحث فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية، وتم تحديد حجم العينة بالاستعانة بخبرة محكمين من ذوي الاختصاص لتشمل مختلف المسميات الوظيفية والمستويات الإدارية بالبنوك، تم توزيع (70) استمارة استبانه وقد تم استرجاعها جميعا وبنسبة 100%، وتعتبر هذه النسبة كبيرة جدا من الناحية الإحصائية بما يؤدي الى القبول بنتائج الدراسة وتعميمها على مجتمع الدراسة، وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان . حرص الباحثان على تنوع أفرادعينة الدراسة، وهذا التنوع في خصائص المبحوثين له علاقة بآرائهم حول الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم ودوره في الحد من الأزمة المالية.

ثبات وصدق أداة الدراسة:

للتأكد من الصدق الظاهري الاستبانة وصلاحية عبارات الاستبانة من حيث الصياغة والوضوح عرضت الاستبانة على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين في مجال الدراسة، وبعد استعادة الاستبانة من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها.وأجري اختبار الثبات لعبارات الاستبيان باستخدام معامل كرونباخ – ألفا وكانت النتيجة (0,901) وهو يعني أن هنالك ثبات في البيانات كما مبين في الجدول رقم (1)

جدول رقم (1) معامل كرونباخ – ألفا لعبارات الاستبيان

الرقم	المحور	عدد العبارات	الثبات
1	عبارات الفرضية الأولى	5	0,881
2	عبارات الفرضية الثانية	5	0,954
	إجمالي العبارات	10	0,90125

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح للباحثين من الجدول رقم (1) أن معامل كرونباخ لكل عبارات الاستبيان = 0,901 وهو مرتفع وموجب الإشارة لعبارات الاستبيان، أي أن زيادة قيمة معامل كرونباخ ألفا تعني زيادة مصداقية البيانات وهذا يعني أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه.

ثانيا: تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

تم اختبار الفرضيات من خلال إيجادالأوساط الحسابية الموزونة (قوة الإجابة) والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات الاستبانة، وجميع هذه الفرضيات هي أسئلة وصفية وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي حيث أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان وهي (موافق بشدة = 5، موافق =4، محايد = 3، لا أوافق=2، لا أوافق بشدة=1) ثم يحسب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) ويتم ذلك بحساب طول الفترة وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5، حيث 4 تمثل عدد المسافات (من 1إلى 2 مسافة أولى، ومن 2

إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة)، 5 تمثل عدد الاختيارات، وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0,80 ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي :

جدول رقم (2) توزيع الأوساط المرجحة حسب مقياس ليكرت الخماسي

الرقم	المتوسط المرجح	المستوى
1	من 1 إلى 1,79	غير موافق بشدة
2	من 1,80 إلى 2,59	غير موافق
3	من 2,60 إلى 3,39	محايد
4	من 3,40 إلى 4,19	موافق
5	من 4,20 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2015م

كذلك تم حساب الانحرافات المعيارية لجميع بنود الاستبانة ، وذلك لمعرفة درجة التجانس بين إجابات المبحوثين حول فقرات الفرضية المعنية، فإذا كانت النتيجة اقل من الواحد دل ذلك على التجانس الكبير بين إجابات المبحوثين. إلا ان التجانس بين إجابات المبحوثين لا يدل على ان جميعهم متفقين على عبارات الفرضية وإنما هنالك آراء مخالفة، لذلك يمكن حساب الفروقات ما بين متوسط إجابات المبحوثين، فإذا كانت الفروقات معنوية دل ذلك على قبول الفرضية. لذلك يمكن حساب القيم ومستوى دلالتها لاختبار (t)مقارنة مع مستوى الدلالة (5%). فإذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار (t) متفقة ومستوى دلالتها اقل من (5%) دل ذلك على وجود فروق معنوية (أي رفض فرض العدم Ho) وقبول فرض البديل (أي قبول H1).

إختبار الفرضية الأولى: نصت الفرضية الأولى على أن (الإفصاح عن استخدام القيم الجارية للأصول في ظروف التضخم يؤدي الى الحد من الأزمة المالية).

جدول رقم(3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

العبارة	التكرار والنسبة %									
	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
إفصاح البنوك عن القيم الجارية لأصولها يزيد من ثقة المودعين في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاههم في أي وقت مما يحد من حدوث أزمة مالية	0	%0	2	%2.9	1	%1.4	32	%45.7	35	%50
إفصاح البنوك عن القيم الجارية لأصولها في ظروف التضخم يبعث الطمأنينة في نفوس المودعين ويقلل من طلبات سحب الودائع مما يحد من حدوث أزمة مالية.	0	%0	1	%1.4	6	%8.6	32	%45.7	31	%44.3
إفصاح البنوك عن القيم الجارية لأصولها في ظروف التضخم يجذب مزيدا من المودعين ويشجعهم على زيادة ودائعهم مما يحد من حدوث أزمة مالية.	1	%1.4	3	%4.3	4	%5.7	38	%54.3	24	%34.3
الافصاح عن تقييم الأصول بالقيمة الجارية في ظروف التضخم يزيد من تدفقات رأس المال الأجنبي بما يؤدي الى النمو الاقتصادي والحد من الأزمة المالية.	0	%0	3	%4.3	11	%15.7	38	%54.3	18	%25.7
الافصاح عن تقييم	1	%1.4	2	%2.9	7	%10	33	%47.1	27	%38.6

	الأصول بالقيمة الجارية يحد من التدفقات الخارجة بما يساعد في الحد من الانكماش والكساد الاقتصادي.

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح للباحثين من الجدول (3) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الأولى (الإفصاح عن استخدام القيم الجارية للأصول في ظروف التضخم يؤدي الى الحد من الأزمة المالية)، أن غالبية الإجابات كانت عند المستويين "موافق بشدة" و"موافق".

جدول رقم (4) الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

العبارات	الانحراف المعياري	المنوال	الوسط الحسابي	التفسير
إفصاح البنوك عن القيم الجارية لأصولها يزيد من ثقة المودعين في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاههم في أي وقت مما يحد من حدوث أزمة مالية	0.671	5	4.42	أوافق بشدة
إفصاح البنوك عن القيم الجارية لأصولها في ظروف التضخم يبعث الطمأنينة في نفوس المودعين ويقلل من طلبات سحب الودائع مما يحد من حدوث أزمة مالية.	0.696	4	4.32	أوافق
إفصاح البنوك عن القيم الجارية لأصولها في ظروف التضخم يجذب مزيدا من المودعين ويشجعهم على زيادة ودائعهم مما يحد من حدوث أزمة مالية.	0.827	4	4.15	أوافق
الافصاح عن تقييم الأصول بالقيمة الجارية في ظروف التضخم يزيد من تدفقات رأس المال الأجنبي بما يؤدي الى النمو الاقتصادي والحد من الأزمة المالية.	0.770	4	4.01	أوافق
الافصاح عن تقييم الأصول بالقيمة الجارية يحد من التدفقات الخارجة بما يساعد في الحد من الانكماش والكساد الاقتصادي.	0.839	4	4.18	أوافق

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2015م

من الجدول رقم (4) نلاحظ من الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الأولى (الإفصاح عن استخدام القيم الجارية للأصول في ظروف التضخم يؤدي الى الحد من الأزمة المالية)، ان الأوساط الحسابية لها تقع في المدى مابين (4.01 – 4.42) والمنوال (5 –4) لجميع العبارات والانحراف المعياري يقع في المدى بين (0.671 – 0.839) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

جدول رقم (5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرضية الأولى حسب اختبار (t)

	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
الفرضية الأولي	70	4.2143	0.83219	0.9947

اختبار (t) للفرضية الاولى

	قيمة الاختبار = 3					
	قيمةT المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	درجة اختلاف الأوساط الحسابية	بدرجة ثقة 95% حدود الاختلاف	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
الفرضيةالأولى	42.369	69	.000	4.21429	4.0159	4.4127

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2015م

الجدول رقم (5) يشرح الوسط الحسابي للعبارات المجمعة التي تعبر عن الفرضية ونلاحظ ان الوسط الحسابي لها 4.214 بانحراف معياري 0.83219 وهذه القيمة تؤكد ان إجابات المبحوثين حول الموافقة.
ولتأكيد ما ورد في الإحصاءات الوصفية لاختبار مربع كاى للفرضية، استخدم الباحثان اختبار (t) للصيغة الواحدة حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة 42.369 بدرجة حرية 69 ومستوى دلالة (0.000) وعند المقارنة لقيمة مستوى الدلالة بقيمة مستوى المعنوية (0.05)، نجد ان قيمة مستوى الدلالة تقل عنها وهذا يعني وجود فروق معنوية وانه يثبت صحة الفرضية التي تنص على ان (الإفصاح عن استخدام القيم الجارية للأصول في ظروف التضخم يؤدي الى الحد من الأزمة المالية).

إختبار الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية على أن (الإفصاح عن استخدام القيم الجارية للنقود في ظروف التضخم يؤدي الى الحد من الأزمة المالية)

جدول (6) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية:

العبارة	التكرار والنسبة %									
	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
الافصاح عن استخدام القيم الجارية للعملة في ظروف التضخم يحد من عمليات المضاربة ويؤدي الى تفادي حدوث أزمة مالية.	0	%0	3	%4.3	16	%22.9	33	%47.1	18	%25.7
الافصاح عن استخدام القيم الجارية للعملة في ظروف التضخم يساهم في استقرار سعر صرف العملة الوطنية بما يؤدي الى تفادي حدوث أزمة مالية.	0	%0	2	%2.9	15	%21.4	28	%40	25	%35.7
الافصاح عن استخدام القيم الجارية في القياس النقدي في ظروف التضخم يؤدي إلى المحافظة على رأس المال المادي الحقيقي مما يعني المحافظة على الطاقة التشغيلية للوحدة الاقتصادية والحد من الأزمة المالية.	0	%0	1	%1.4	12	%17.1	30	%42.9	27	%38.6
الافصاح عن استخدام أساس القيم الجارية في ظروف التضخم يساعد في التغلب على مشكلة التغير في مستويات الأسعار وأثرها على القوائم المالية وتحد من حدوث الأزمة المالية.	0	%0	0	%0	18	%25.7	34	%48.6	18	%25.7
الافصاح عن استخدام القيم الجارية في تقييم الموارد والالتزامات في ظروف التضخم يساعد	1	%1.4	3	%4.3	12	%17.1	25	%35.7	29	%41.4

	في التنبؤ بالمقدرة النقدية المستقبلية للمنشأة مما يحد من حدوث أزمة مالية.

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح للباحثين من الجدول (6) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الثانية (الإفصاح عن استخدام القيم الجارية للنقود في ظروف التضخم يؤدي الى الحد من الأزمة المالية)، أن غالبية الإجابات كانت عند المستويين "موافق بشدة" و"موافق".

جدول رقم (7) الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

العبارات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
الافصاح عن استخدام القيم الجارية للعملة في ظروف التضخم يحد من عمليات المضاربة ويؤدي الى تفادي حدوث أزمة مالية.	0.8144	4	3.94	أوافق
الافصاح عن استخدام القيم الجارية للعملة في ظروف التضخم يساهم في استقرار سعر صرف العملة الوطنية بما يؤدي الى تفادي حدوث أزمة مالية.	0.829	4	4.08	أوافق
الافصاح عن استخدام القيم الجارية في القياس النقدي في ظروف التضخم يؤدي إلى المحافظة على رأس المال مما يعني المحافظة على الطاقة التشغيلية للوحدة الاقتصادية والحد من الأزمة المالية.	0.766	4	4.18	أوافق
الافصاح عن استخدام القيم الجارية في ظروف التضخم يساعد في التغلب على مشكلة التضخم وأثرها على القوائم المالية ويحد من حدوث الأزمة المالية.	0.722	4	4.00	أوافق
الافصاح عن استخدام القيم الجارية في تقييم الموارد والالتزامات في ظروف التضخم يساعد في التنبؤ بالمقدرة النقدية المستقبلية للمنشأة مما يحد من حدوث أزمة مالية.	0.940	5	4.11	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2015م

من الجدول رقم (7) نلاحظ من الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثانية (الإفصاح عن استخدام القيم الجارية للنقود في ظروف التضخم يؤدي الى الحد من الأزمة المالية)، ان الأوساط الحسابية لها تقع في المدى مابين (3.94 – 4.18) والمنوال (4–5) لجميع العبارات والانحراف المعياري يقع في المدى (0.722 – 0.829) وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

جدول رقم (8) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرضية الثانية حسب اختبار (t)

	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
الفرضية الثانية	70	4.0714	0.92190	0.11019

اختبار (t) للفرضية االثانية

	قيمة الاختبار = 3					
	بدرجة ثقة 95% حدود الاختلاف		درجة اختلاف الأوساط الحسابية	مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمةT المحسوبة
	الحد الأدنى	الحد الأعلى				
الفرضية الثانية	3.8516	4.2912	4.07143	.000	69	36.950

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2015م

الجدول رقم (8) يشرح الوسط الحسابي للعبارات المجمعة التي تعبر عن الفرضية نلاحظ ان الوسط الحسابي لها 4.071 بانحراف معياري 0.92190 وهذه القيمة تؤكد ان إجابات المبحوثين حول الموافقة.

ولتأكيد ما ورد في الإحصاءات الوصفية لاختبار مربع كاى للفرضية الثانية، استخدم الباحثان اختبار (t) للصيغة الواحدة حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة 36.950 بدرجة حرية 69 ومستوى دلالة (0.000) وعند المقارنة لقيمة مستوى الدلالة بقيمة مستوى المعنوية (0.05) نجد ان قيمة مستوى الدلالة تقل عنها وهذا يعني وجود فروق معنوية وانه يثبت صحة الفرضية التي تنص على ان (الإفصاح عن استخدام القيم الجارية للنقود في ظروف التضخم يؤدي الى الحد من الأزمة المالية).

النتائج :

بعد إجراء الدراسة النظرية والميدانية واختبار الفرضيات توصل الباحثان الى النتائج التالية:

1. الافصاح عن إستخدام القيمة الجارية للأصول في ظروف التضخم يزيد من تدفقات رأس المال الأجنبي بما يؤدي الى النمو الاقتصادي والحد من الأزمة المالية.
2. الافصاح عن إستخدام القيم الجارية للعملة في ظروف التضخم يقلل من عمليات المضاربة ويساهم في استقرار سعر صرف العملة الوطنية بما يؤدي الى تفادي حدوث أزمة مالية.
3. الافصاح عن إستخدام القيم الجارية للأصول من قبل البنوك في ظروف التضخم يزيد من ثقة المودعين في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاههم في أي وقت مما يساعد في الحد من حدوث أزمة مالية.
4. الافصاح عن إستخدام القيم الجارية في القياس النقدي في ظروف التضخم يؤدي إلى المحافظة على رأس المال المادي الحقيقي ويساعد في المحافظة على الطاقة التشغيلية للوحدة الاقتصادية ويحد من الأزمة المالية.
5. الافصاح عن إستخدام القيم الجارية للأصول من قبل البنوك في ظروف التضخم يعد أمراً مطمئناً ويجذب مزيداً من المودعين والمستثمرين ويشجعهم على زيادة ودائعهم مما يؤدي الى الحد من حدوث أزمة مالية.
6. الافصاح عن إستخدام القيم الجارية في ظروف التضخم يساعد في التغلب على مشكلة التغير في مستويات الأسعار وأثرها على القوائم المالية ويحد من الأزمات المالية.

التوصيات:

بناءا على نتائج الدراسة الميدانية، يوصي الباحثان بما يلي:

1. تبني البنوك العاملة بالسودان لنموزج القيم الجارية في الافصاح عن معلوماتها المحاسبية في ظل ظروف التضخم للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتفادي حدوث الأزمات المالية.
2. إصدار التشريعات التي تلزم البنوك العاملة بالسودان بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) عرض البيانات بالقيمة الجارية في ظروف التضخم.
3. عدم استمرار البنوك في استخدام أساس التكلفة التاريخية في بيئة التضخم عند إعداد تقاريرها المالية منعا لإعطاء بيانات مضللة والتسبب في حدوث أزمة المالية.
4. زيادة وعي العاملين بالبنوك والقائمين على أمرها بأهمية محاسبة القيم الجارية وكيفية تطبيقها في ظروف التضخم لمساعدتها في زيادة النمو وتفادي حدوث الأزمات الماليةمن خلال الدورات التدريبية والندوات والسمنارات.
5. إجراء مزيد من الدراسات حول أهمية تطبيق محاسبة القيم الجارية في ظروف التضخم وكيفية الاستفادة من نتائجها في الحد من الأزمات المالية.

المراجع :

1. مخلوف، احمد، (2009)، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأوروبي، 20–21 أكتوبر، الجزائر.
2. مطر، محمد وآخرون، (2009)، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث تحت عنوان: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول "التحديات والآفاق"، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، 28–29 ابريل، عمان.
3. العكر، معتز برهان جميل، (2010)، اثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
4. الموسوي، حيدر يونس، (2011)، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية، دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، عمان.
5. البكري، انس، صافي، وليد، (2002)، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط6، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان.
6. عبد الرحمن، إسماعيل، عريقات، حربي، (1999)، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
7. خلف، فليح، (2006)، النقود والبنوك، دار الكتاب العالمي. عمان.
8. الجمل، جمال جويدان، (2002)، دراسات في الأسواق المالية والنقدية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

9. أبوالمكارم، وصفي عبدالفتاح، (2002)، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دارالجامعة الجديدة، الإسكندرية.

10. السعدي، إبراهيم خليل حيدر، (2009)، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 21، بغداد.

11. الليثي ، فؤاد محمد ، (2002)، أساس القيمة الجارية، نظرية المحاسبة،المدخل المعاصر،الطبعة الثانية، دارالنهضة العربية، بورسعيد.

12. نور الدين، احمد قايد، (2009)، الأساليب المحاسبية لمعالجة أثرالتضخم على القوائم المالية، جامعة الوادي، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 5-6 مايو، الجزائر.

13. القاضي،حسين،(2001)، نظريةالمحاسبة ،الدارالعلمية الدولية، عمان.

14. بدوى، محمودعباس، (2002)،المحاسبة المالية المتقدمة، دارالجامعة الجديدة،الإسكندرية.

15. حنان، رضوان حلوه، (2003)، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

16. محمد، كويسي، (2011)، آثار التضخم المالي على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

17. عبد الله، مصطفى محمد، (2008)، الأزمة المالية وانعكاسها على أفريقيا، جامعة الخرطوم، كلية الاقتصاد، بحث مقدم في المؤتمر الخاص بالأزمة المالية، مجلس الوزراء، ابريل، الخرطوم.

18. محمد، إبراهيم محمد، (2012)، معلومات التقارير المالية ودورها في التنبؤ بالأزمات المالية في شركات المساهمة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، غير منشور، الخرطوم.

19. أحمد، طلفاح، (2005)، الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وآثرها على التدفقات المالية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

20. السيسي، صلاح الدين حسن، (2013)، الأزمات المالية والاقتصادية العالمية. حلول مالية واقتصادية مبتكرة، مجلة العلوم التقانة، المجلد الثاني، العدد 22، القاهرة.

21. محمود، حامد محمود، (2013)، الأزمة المالية العالمية، جامعة جنوب الوادي، الدار الجامعية، القاهرة.

22. عباد، جمعة محمود، (2009)، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، جامعة الجنان، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، بيروت، لبنان.

23. الطوخي، عبد النبي إسماعيل، (2003)، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤثرات النقدية والمالية، مؤتمر اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير، عمان.

24. الحسني، عرفات، (2003)، الاقتصاد السياسي لأزمة الأسواق المالية والإدارية الدولية، بدون دار نشر، عمان.

25. د. الشماع، خليل، (1990)، تقرير لجنة بازل بما يتعلق بكفاية رأس المال، بدون درا نشر، عمان.
26. Wolk, Harry, et. al., (1989), Accounting Theory, 2nd Edition, WadsWort, Inc, U.S.A
27. Miller, Elwood (1980), Inflation Accounting, Van Nostrand Reinhold Company, New York.
28. Kin, Mish, (1997),The Economics of Money, Banking and Financial Markets, 5thEdition.
29. Madubeko, Vongai, (2010), The Global Financial Crisis and its Impact on the South African Economy, Thesis of Master in Economics, Faculty of Management and Commerce, University of Fort Hare, South Africa.
30. Rashid Talukdar,Shahidur, (2012), The Effect of Inflation on Poverty in Developing Countries: A Panel Data Analysis, Thesis of Master in Economics, Graduate College, Texas Tech University, USA
31. Arampatzi, Efstratia, (2013), TheImpact of a Financial Crisis of Happiness, Master Thesis in Economics, Unpublished, Graduate college, Erasmus University, Rotterdam, Netherland.
32. http://www.facebook.com/groups/RBCs.Accounting/4/4/2015
33. http://www.wosteleadlap.com/6/4/2015